

## مرسوم سلطاني

رقم ٧٥/٣٦

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ،

نظرا لما تقتضيه المصلحة العامة وحرصا منا على الحفاظ على أمن البلاد وبناء على  
معارضه علينا المفتش العام للشرطة والجمارك ، رسمنا بما هو آت :-

- المادة ١ : الموافقة على قانون اسرار الوظيفة والاماكن المحمية لسنة ١٩٧٥ .  
المادة ٢ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ  
التوقيع عليه .

صدر في: ٢٠ شعبان سنة ١٣٩٥ .

الموافق: ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

---

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٨٧) الصادرة في ١٥/٩/١٩٧٥ .

# قانون اسرار الوظيفة والأماكن المحمية

## الباب الأول

### تعريفات

المادة ١ :

يطلق على هذا القانون اسم « قانون اسرار الوظيفة والاماكن المحمية » . وتكون للتعابير التالية المعاني المبينة ازاء كل منها ما لم ينص في هذا القانون على خلاف ذلك :-

**موظف** : اي شخص عينه جلاله السلطان او حكومة عمان براتب يتقاضاه من الخزينة . واي شخص انتدب او انتخب لاداء خدمة ببدل او بغير بدل .

**وثيقة او معلومات رسمية** : اي رسم او صورة او مخطط او نموذج او تصميم او شكل او عينة او مقالة او مذكرة او وثيقة او معلومات ذات صلة مباشرة او غير مباشرة بوظيفة اي موظف .

**وثيقة او معلومات رسمية مصنفة** : اية وثيقة او معلومات رسمية تحمل التصنيف « سري » او « سري جدا » او « مكتوم » او « محصور » او اي تصنيف اخر مماثل . واية وثيقة او معلومات رسمية يكون افشاؤها مناقضاً لمصالح الدولة .

**مكان محمي** : اي مكان او منطقة يمنع الجمهور من الدخول اليها باعتبار ان المعلومات المتعلقة بذلك المكان او تلك المنطقة او الحاق الضرر به او بها من شأنها ان تناقض مصالح الدولة الحيوية او اقتصادياتها .

يعتبر « مكانا محميا » اي معسكر او اية مرافق عسكرية او منشآت عسكرية او اي معسكر للشرطة او اي مرفق للشرطة او اية منشآت للشرطة ، او اية محطة للطاقة او محطة للاذاعة او التلفزيون ، وبصورة عامة اي مكان او منطقة ذات اهمية حيوية للدفاع او الاقتصاد يكون جلاله السلطان قد اعلنها « مكانا محميا » .

**السلطة ذات الصلاحية على الاماكن المحمية** : جلاله السلطان هو صاحب السلطة على جميع الاماكن المحمية ، وكل قائد عسكري على جميع المعسكرات والمرافق والمنشآت العسكرية التي هو مسؤول عنها ، والمفتش العام للشرطة والجمارك على جميع معسكرات الشرطة والمرافق والمنشآت التابعة للشرطة . وكذلك على جميع محطات الطاقة ومحطات الاذاعة والتلفزيون .

## الباب الثاني

### الوثائق او المعلومات الرسمية

المادة ٢ :

تحقيقا لاغراض هذا القانون ، تشمل عبارة « وثيقة او معلومات رسمية » اي جزء من وثيقة او معلومات رسمية ، وتشمل عبارة « وثيقة او معلومات رسمية مصنفة » اي جزء من وثيقة او معلومات رسمية مصنفة .

وتشمل العبارات التي تشير الى نقل « الوثائق او المعلومات الرسمية او الوثائق او المعلومات الرسمية المصنفة ، نقلها المادي او الشفوي ، كاعطاء الوثيقة او المعلومات الاصلية او نسخة او صورة او خلاصة عنها ، او افشائها او وصفها او ابرازها او تحويلها . وكذلك اتاحة الفرصة امام شخص اخر لكي يتلقى او ينسخ او يصور او يلخص اية وثيقة او معلومات رسمية او اية وثيقة او معلومات رسمية مصنفة .

**المادة ٣ :** يعتبر بانه ارتكب جرما ويعاقب من قبل السلطات القضائية المختصة بغرامة لا تزيد على عشرين ريالاً او بالسجن مدة لا تزيد على ستة اشهر او بهاتين العقوبتين معا . كل موظف :-

( أ ) ينقل وثيقة او معلومات رسمية الى اي شخص او اشخاص غير الشخص او الاشخاص المسموح له بنقلها اليهم او غير الذين تفرض عليه واجباته نقلها اليهم .

( ب ) او يحتفظ بأية وثيقة او معلومات رسمية في حيازته او اشرافه دون ان يكون مسموحاً له بذلك ، او عندما يكون الاحتفاظ بها مخالفاً لواجباته .

**المادة ٤ :** يعتبر بانه ارتكب جرماً ويعاقب من قبل السلطات القضائية المختصة بغرامة لا تقل عن عشرين ريالاً ولا تزيد على مائتي ريال ، او بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، او بكلتا العقوبتين معا ، كل موظف :-

( أ ) ينقل اية وثيقة او معلومات رسمية مصنفة الى اي شخص او اشخاص غير الشخص او الاشخاص المسموح له بنقلها اليهم او غير الذين تفرض عليه واجباته نقلها اليهم .

( ب ) او يحتفظ بأية وثيقة او معلومات رسمية في حيازته او اشرافه دون ان يكون مسموحاً له بذلك ، او عندما يكون الاحتفاظ بها مخالفاً لواجباته .

**المادة ٥ :** كل شريك او متدخل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣ و٤ من هذا القانون يتعرض للعقوبة كما لو كان هو الفاعل الاصيلي .

**المادة ٦ :** على كل موظف ان يوقع التصريح التالي :-  
« اصرح بهذا انني اطلعت على احكام (قانون اسرار الوظيفة والاماكن المحمية) وانني التزم بالتقيد بتلك الاحكام ، والا اعتبرت مرتكباً للجرائم المنصوص عليها فيه وحوكمت وفقاً للقوانين النافذة » .

## الباب الثالث

### الاماكن المحمية

**المادة ٧ :** لجلالة السلطان ان يعلن اي مكان او منطقة ذات أهمية حيوية للدفاع او الاقتصاد « مكاناً محمياً » ، وان ينزع عن اي مكان محمي هذه الصفة .

- المادة ٨ :** تصنيف الاماكن المحمية وفقا لاهميتها وللأوضاع المحلية كما يلي :-
- الفئة (أ) :** الاماكن المحمية المحظورة لمدة غير محددة .
- الفئة (ب) :** الاماكن المحمية المحظورة لمدة محددة .
- المغلقة :** الاماكن المحمية التي لا يسمح بدخولها الا الاشخاص الذين يقومون فيها بأعمال مسموح بها ، وتحدد السلطة ذات الصلاحية على المكان المحمي القيود اللازمة لهذه الغاية .
- المفتوحة :** الاماكن المحمية التي لا يسمح بدخولها الا الاشخاص الذين يحملون ترخيصا من السلطة ذات الصلاحية على المكان المحمي ، وتحدد السلطة المذكورة القيود اللازمة لهذه الغاية .
- المادة ٩ :** تحدد السلطة ذات الصلاحية على المكان المحمي فئة المكان المحمي المسؤولة عنه وكذلك نوع الحماية التي يجب فرضها على ذلك المكان المحمي ومدى تلك الحماية .
- المادة ١٠ :** تعلق اعلانات ملائمة على كل مدخل وفي اماكن ظاهرة تشير الى وجود المكان المحمي وفئته واهم القيود المطبقة عليه .
- المادة ١١ :** توضع بتصريف اعلى ضابط شرطة محلي في كل منطقة لائحة بجميع الاماكن المحمية باعتبار ان رجاله قد يكلفون بملاحقة المخالفين والمشبهين .
- المادة ١٢ :** كل شخص يدخل مكانا محميا دون اذن مسبق من السلطة ذات الصلاحية على ذلك المكان المحمي يعتبر بانه ارتكب جرما ويعاقب من السلطات القضائية المختصة بغرامة لا تقل عن عشرين ريالاً ولا تزيد على مائتي ريال او بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، او بكلتا هاتين العقوبتين معا .

## الباب الرابع

### احكام ختامية

- المادة ١٣ :** في حال اعتبار مخالفة احكام المادة ٤ او المادة ١٢ من هذا القانون تشكل جرم التجسس ، يعاقب الفاعل بالسجن مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وبخمس عشرة سنة اذا كان الجرم قد تم في وقت السلم لصالح دولة اجنبية .
- اما اذا وقع فعل التجسس وقت الحرب او لصالح دولة معادية ، فان الفاعل يعاقب بالاعدام .
- المادة ١٤ :** كل شخص حاول ارتكاب اي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، او حرض غيره على ارتكاب اي جرم منها او اشار عليه بارتكاب ذلك الجرم او حاول حمله على ارتكابه ، يتعرض للعقوبة ذاتها ويلاحق بالطرق ذاتها كما لو كان هو الفاعل الاصلي .